موجز عن تنظيف الممتلكات العامة

تعد إدارة النظافة (DSNY) مسؤولة عن نظافة شوارع نيويورك والتخلص من النفايات. يمنح الميثاق الحالي مفوض إدارة النظافة سلطة اعتماد اللوائح المتعلقة باستخدام الأرصفة للتخلص من القمامة وإصدار مخالفات لعدم الامتثال لهذه اللوائح التي يعاقب عليها بالغرامة أو السجن أو العقوبة المدنية. ولا ينص الميثاق حاليًا بشكل صريح على أي شرط لوضع القمامة في الحاوية - على الرغم من أن إدارة النظافة قد أصدرت عدة قواعد تحد من مقدار الوقت الذي تبقى فيه القمامة في شوارع المدينة غير موضوعة في الحاوية. كما لا يمنح الميثاق الحالي أيضًا إدارة النظافة الصلاحية على ممتلكات معينة، مثل الحدائق ومنصّفات الطرق السريعة. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن مقر مكتب إنفاذ قوانين البائعين المتجولين يتبع لإدارة النظافة، فإن المكتب ليس لديه صلاحية إنفاذ قوانين البيع على بعض ممتلكات المدينة، مثل الحدائق.

ستوضح التعديلات المقترحة بأن لدى إدارة النظافة الصلاحية لتنظيف كافة ممتلكات المدينة بناءً على توجيه العمدة. كما ستوضح التغييرات المقترحة بأن إدارة النظافة لها السلطة في ضمان أن يلتزم الباعة المتجولون بمتطلبات النظافة ليس فقط في الشوارع وإنما في الممتلكات الأخرى التي تعود للمدينة. وأخيراً، سيعترف هذا المقترح صراحةً بسلطة إدارة النظافة في تنظيم وضع أكياس القامة بشكل مناسب على الأرصفة، بما في ذلك اشتراط وضع القمامة في حاويات النفايات.

موجز عن التقديرات الإضافية لتكلفة القوانين المقترحة والتحديثات في المواعيد النهائية للميزانية

سيتطلب هذا المقترح تحليلاً إضافياً للآثار المالية للقوانين المحلية المقترحة. وسيقوم المقترح أيضاً بتحديث بعض الجداول الزمنية للميزانية.

أولاً، سيتطلب التعديل من المجلس تقدير تكلفة القوانين المقترحة قبل جلسة الاستماع العامة من قبل لجنة المجلس وقبل التصويت الكامل للمجلس. كما سيتطلب التعديل من المجلس إتاحة الفرصة لمكتب العمدة للإدارة والميزانية لتقديم تقديراته الخاصة في الوقت المناسب.

حالياً، يتطلب الميثاق بيان التأثير المالي قبل التصويت على أي قانون محلي من قبل لجنة المجلس وقبل تصويت المجلس بكامل هيئته. وهو لا يحدد الجهة التي ينبغي أن تضع هذا البيان، ولكن جرت العادة أن يقوم المجلس بإصداره. ومن شأن هذا التعديل أن ينظم دور المجلس، كما أنه سيغير من متطلبات بيان التأثير المالي بحيث يصبح في وقت مبكر من العملية التشريعية من خلال اشتراط تقديمه قبل جلسات الاستماع العامة. علاوةً على ذلك، وكما لوحظ أعلاه، سيضمن التعديل أن تتاح للعمدة، ممثلاً بمكتب الإدارة والميزانية، فرصة تقديم التقديرات المالية. ونتيجةً لذلك، سيتضمن بيان التأثير المالي بشكل عام من خلال هذا التعديل تقديرين: أحدهما من المجلس نفسه، والآخر من العمدة. وعلى وجه التحديد، سيتطلب التعديل أن يقدم المجلس إشعارًا لمدة ثمانية أيام إلى العمدة (ما لم يتنازل العمدة عن الإشعار) قبل عقد جلسة الاستماع العامة أو التصويت الكامل للمجلس على أي قانون محلي مقترح، مما يسمح لمكتب الإدارة والميزانية بتقديم تقديراته المالية الخاصة. ومع ذلك، إذا لم يرد هذا المكتب قبل ثلاثة أيام على الأقل من جلسة الاستماع أو التصويت، يبقى بإمكان المجلس المضي قدمًا في جلسة الاستماع أو التصويت.

ثانياً، سيقوم هذا التعديل بتحديث عدة مواعيد نهائية متصلة بالميزانية في الميثاق، وذلك بقصد تجسيد الممارسات الحديثة. وعلى وجه الخصوص، سيمنح الإدارات البلدية الجديدة مزيدًا من الوقت لوضع ميزانية أولية من خلال تمديد الموعد النهائي للميزانية الأولية من 16 يناير إلى 1 فبراير في السنوات التي تعقب الانتخابات البلدية. وهناك سابقة لذلك: إدراكًا من مجلس المدينة أن الموعد النهائي الحالي في 16 يناير قد يكون من الصعب على الإدارة الجديدة الوفاء به، فقد أقر في مناسبات سابقة قوانين محلية تمدد الموعد النهائي لتقديم الميزانية الأولية عندما يتولى عمدة جديد منصبه. وبالمثل، سيحدّث التعديل المقترح المواعيد النهائية ذات الصلة بالميزانية ليتضمن الموعد النهائي الجديد للميزانية الأولية: في السنوات التي تعقب الانتخابات البلدية، سيتم تمديد الموعد النهائي لتقديم العمدة لشهادة أولية بشأن الديون والالتزامات الرأسمالية

من 16 يناير إلى 1 فبراير، وسيتم تمديد الموعد النهائي لقيام مكتب الميزانية المستقل بالإبلاغ عن الإيرادات والنفقات من 1 فبراير إلى 15 فبراير.

بشكل مماثل، وبهدف تعزيز ميزانية تنفيذية أكثر دقة، فإن هذا التعديل سيمدد الموعد النهائي لتقديم الميزانية التنفيذية من 26 أبريل إلى 1 مايو، إذ يتطلب الميثاق حاليًا من العمدة تقديم ميزانية تنفيذية في 26 أبريل، ويصادف هذا التاريخ أنه بعد وقت قصير من الموعد النهائي للضريبة في 15 أبريل، والذي يمنح المدينة المعلومات ذات الصلة حول تحصيل الضرائب. إن التمديد القصير للموعد النهائي للميزانية التنفيذية - حتى الأول من مايو - سيمنح مكتب الإدارة والميزانية مزيدًا من الوقت لتحديد الإيرادات المحتملة. وبناءً على ذلك، سيمدد التعديل الموعد النهائي لتوصيات رئيس الحي بشأن الميزانية التنفيذية من 6 مايو إلى 13 مايو.

إشعار إضافي ووقت أطول قبل التصويت على ملخص تشريعات السلامة العامة

يضع هذا التعديل متطلبات إجرائية إضافية قبل تصويت المجلس على القوانين المحلية المقترحة التي تحترم عمليات السلامة العامة لثلاث وكالات فيالمدينة: إدارة الشرطة، أو إدارة الإصلاحيات، أو إدارة الإطفاء.

قبل تصويت المجلس بكامل هيئته على مقترح السلامةالعامة المشمول، سيُطلب منالمجلس إعطاء إشعار إضافي للجمهور ورئيس البلدية ومفوض كل وكالة ذات صلة بالموضوع قبل 30 يومًا على الأقل من هذا التصويت. يمكن أن يستخدم العمدة والوكالات المتضررة الفترة بين الإشعار والتصويت لعقد جلسة استماع عامة إضافية أو أكثر بشأن الاقتراح من أجل الحصول على مدخلات عامة إضافية. ويمكن لرئيس البلدية التنازل عن الإجراءات الإضافية التي يفرضها هذا التعديل.

موجز عن تخطيط رأس المال

تشارك المدينة في التخطيط المنتظم لرأس المال لتحديد كيفية الاستثمار في بنيتها التحتية. وكجزءٍ من هذا التقييم، يتم جمع المعلومات حول البنية التحتية للمدينة ومشاركتها من خلال عدة وثائق، بما في ذلك بيان الاحتياجات السنوي على مستوى المدينة والجرد السنوي لمرافق المدينة واستراتيجية رأس المال العشرية نصف السنوية. وتقدم جميع الوثائق الثلاث معلومات حول البنية التحتية الحالية للمدينة والاستثمارات المخطط لها. ومع ذلك، فإن الميثاق لا يقتضي صراحةً أن تنظر المدينة في الصيانة والإصلاح عند وضع بيان الاحتياجات، كما أنه لا يشترط من المدينة أن تأخذ بعين الاعتبار في استراتيجية رأس المال العشرية الخاصة بها جرد المرافق الرسمي أو بيان الاحتياجات.

تتطلب التعديلات المقترحة أن تقوم المدينة عند تقييم التوسعات والتخفيضات الكبيرة لمرافق المدينة في بيان الاحتياجات السنوي، بجمع المعلومات المتعلقة باحتياجات الصيانة، مثل الحالة والوظيفة والعمر النافع المقدر لجميع مرافق المدينة، إلى الحد الممكن عمليًا. كما تتطلب التعديلات أيضاً أن تنظر إدارة تخطيط المدينة ومكتب الإدارة والميزانية، عند وضع الاستراتيجية العشرية لرأس المال، في حالة مرافق المدينة واحتياجاتها من الصيانة، إلى جانب عوامل أخرى مثل التوزيع الجغرافي والتأثير على المرونة وأهمية المرافق بالنسبة لعمليات الهيئات. ستغير التعديلات تاريخ استحقاق استراتيجية رأس المال العشرية من الأول من نوفمبر لتتماشى مع تاريخ الميزانية الأولية للمدينة، وهو حاليًا 16 يناير. وبالمثل، ستغير التعديلات موعد جلسة الاستماع العامة المرتبطة باستراتيجية رأس المال العشرية لاحتواء التاريخ اللاحق لتقديم الطلب الأولي.

موجز عن المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات والنساء (MWBE) وتصاريح الأفلام ومجالس مراجعة الأرشيف

سيعدّل هذا التعديل عدة أحكام في الميثاق.

أولاً، لدعم المؤسسات التجارية المملوكة للأقليات والنساء، سينشئ هذا التعديل منصب كبير موظفي التنوع التجاري (CBDO) في الميثاق. وسينص على أن يكون كبير موظفي التنوع التجاري بمثابة نقطة اتصال للمؤسسات التجارية المملوكة للأقليات والنساء وأن يقوم بتقييم فعالية سياسات المدينة لمعالجة التباينات في المشتريات، واقتراح التغييرات اللازمة في سياسة المدينة.

ثانيًا، سيمكّن هذا التعديل العمدة من منح المكتب الذي يصدر تصاريح الأفلام - مكتب العمدة للإعلام والترفيه (MOME) - سلطة إصدار هذه التصاريح. في الوقت الحاضر، يمنح ميثاق المدينة سلطة إصدار تصاريح السينما والتلفزيون فقط لإدارة خدمات الأعمال الصغيرة. نتيجةً لذلك، وبغية القيام بواجبات إصدار التصاريح للأفلام وأداء مهمتها لتعزيز الاقتصاد الإبداعي في مدينة نيويورك، فإن مفوض مكتب العمدة للإعلام والترفيه هو موظف في إدارة خدمات الأعمال الصغيرة. ولا يتمتع الموظفون الآخرون في مكتب العمدة للإعلام والترفيه بالقدرة على منح تصاريح الأفلام والتلفزيون إذا كان المفوض غير قادر على أداء واجباته أو إذا كانت الوظيفة شاغرة مؤقتًا. سيمكّن التعديل المقترح العمدة من تعيين هيئة أخرى من هيئات المدينة لمنح هذه التصاريح، مما يسمح للعمدة بتعيين مفوض مكتب العمدة للإعلام والترفيه والتأكد من أن الموظفين الآخرين في هذا المكتب يمكنهم ممارسة هذه الصلاحية عند الاقتضاء.

ثالثاً، سيجمع هذا التعديل بين مجلسين أنشأهما الميثاق يركزان على مراجعة أرشيف البلدية. بموجب الميثاق الحالي، يجب أن تحافظ المدينة على وجود كل من مجلس مراجعة الأرشيف ومجلس الأرشيف والمراجع والأبحاث. ولهذين المجلسين مهام متشابهة ومهام تقارير سنوية. سيجمع هذا التعديل المقترح بين مجلس مراجعة الأرشيف ومجلس الأرشيف والمراجع والأبحاث في هيئة واحدة هي المجلس الاستشاري البلدي للأرشيف والمكتبات، وذلك في محاولة لتعزيز الكفاءة وتوفير موارد المدينة. وسيدخل هذا التعديل المقترح حيز التنفيذ على الفور.